قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية
رقم (3) لسنة 2014
بإصدار نظام بيع حقوق الاككتاب

مجلس الإدارة،

بعد الاطلاع على قانون الشركات التجارية الصادر
بالقانون رقم (5) لسنة 2002 والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر
للأسواق المالية،

وعلى قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم
(5) لسنة 2009 بإصدار نظام الخدمات المالية،

وعلى قواعد التعامل في بورصة قطر،

وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في
اجتماعه رقم (4) لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 22 ديسمبر
2013 على نظام بيع حقوق الاككتاب،

وعلى اقتراح الرئيس التنفيذي للهيئة،

قرر ما يلي:

مادة (1)

يعمل بنظام بيع حقوق الاككتاب المرفق بهذا القرار.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا
القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة
الرسمية.

عبدالله بن سعود آل ثاني
محافظ مصرف قطر المركزي
رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية

صدر بتاريخ: 1435/05/08

الموافق: 2014/03/09

الجريدة الرسمية - العدد الخامس - 25 مارس 2014

نظام بيع حقوق الاكتاب

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا النظام، يكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

الهيئة	: هيئة قطر للأسواق المالية.
تشريعات الهيئة	: القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والنظم والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة.
السوق	: السوق المالي التي يُرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وفقاً لتشريعات الهيئة.
جهة الإيداع	: الشركة المرخصة من الهيئة للقيام بمهام جهة الإيداع.
الشركة	: الشركة المدرجة في السوق والتي ترغب بزيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة من خلال الاكتتاب.
الأوراق المالية	: أسهم وسندات وصكوك شركات المساهمة القطرية، والسندات والصكوك والأذونات التي تصدرها الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة القطرية، أو أية أوراق مالية أخرى، بما في ذلك الأوراق المالية غير القطرية، التي يتم الترخيص بها من قبل الهيئة، ويُعتبر في حكم الأوراق المالية المشتقات والسلع والأدوات الاستثمارية الأخرى التي يتم الترخيص بها من قبل الهيئة.
حق الاكتتاب	: حق مساهمي الشركة في الاكتتاب بأسهم الزيادة في رأس المال المقرر إصداره من قبل الشركة والمخصص لمساهميها.
يوم	: يوم عمل في الهيئة.

المادة (2)

- أ) تعتبر حقوق الاكتتاب أوراق مالية قابلة للإدراج والبيع في السوق وفقاً لأحكام هذا النظام.
- ب) تنشأ حقوق الاكتتاب بعد موافقة الجهة المختصة على قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على إصدار أسهم زيادة رأس مال الشركة.
- ج) يسري على حق الاكتتاب نسب الملكية المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة والتشريعات ذات العلاقة.

د) يكون حق الاكتتاب لمالكي أسهم الشركة المسجلين في سجل المساهمين وفق التاريخ الذي تحدده الجمعية العامة غير العادية التي تقرر فيها زيادة رأس المال.

المادة (3)

على الشركة التقدم للهيئة بطلب إدراج حقوق الاكتتاب حال موافقة الجهة المختصة وبحد أقصى عشرة أيام من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية متضمنا ما يلي:

1. قرار الجمعية العامة غير العادية بشأن زيادة رأس المال وموافقة الجهة المختصة على ذلك.
2. نشرة إدراج أسهم الزيادة وحقوق الاكتتاب.
3. أية متطلبات أخرى تطلبها الهيئة.

المادة (4)

تعتبر البيانات والمعلومات المنشورة بشأن أسهم الزيادة في رأس المال المخصصة لمساهمي الشركة بمثابة نشرة إدراج لحقوق الاكتتاب بعد تضمينها المعلومات الخاصة بهذه الحقوق وبشكل خاص ما يلي:

1. مقدار ونسبة الزيادة في رأس المال.
2. سعر الإصدار لأسهم الزيادة في رأس المال.
3. موعد إدراج حقوق الاكتتاب.
4. تاريخ بدء وانتهاء فترة بيع حقوق الاكتتاب.
5. تاريخ بدء وانتهاء الاكتتاب بأسهم الزيادة، بحيث تبدأ فترة الاكتتاب بعد خمسة أيام من تاريخ انتهاء فترة بيع حقوق الاكتتاب.

المادة (5)

أ) يكون عدد حقوق الاكتتاب مساوياً لعدد أسهم زيادة رأس المال المقرر إصدارها لمساهمي الشركة من خلال الاكتتاب.

ب) تصدر موافقة الهيئة على إدراج حقوق الاكتتاب الناشئة عن زيادة رأس المال خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم طلب الإدراج، ويجوز تمديد هذه الفترة وفقاً لما تراه الهيئة مناسباً.

المادة (6)

أ) تسجل حقوق الاكتتاب لدى جهة الإيداع بحسب الإجراءات المتبعة لديها والموافق عليها من قبل الهيئة بأسماء مالكي أسهم

الشركة المقيدين في سجل المساهمين في التاريخ المحدد من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة وتكون منفصلة عن الأسهم الأصلية.

(ب) تعتبر حقوق الاكتتاب قابلة للبيع لدى السوق بعد يومين على الأقل من تاريخ موافقة الهيئة على إدراجها وقبل خمسة عشرة يوماً من تاريخ بدء الاكتتاب في أسهم الزيادة.

(ج) باستثناء عمليات التداول، لا تتقاضى السوق أو جهة الإيداع أي رسوم لقاء تسجيل وإدراج حقوق الاكتتاب لديهما.

المادة (7)

(أ) تحدد السوق وبعد موافقة الهيئة عليها آلية احتساب سعر الافتتاح لحق الاكتتاب وآلية بيعه.

(ب) تكون فترة بيع حقوق الاكتتاب عشرة أيام.

(ج) يتم بيع حقوق الاكتتاب بصورة مستقلة عن السهم الأصلي محل الزيادة.

(د) يخضع بيع حقوق الاكتتاب لنفس الأحكام المطبقة بشأن تداول وتسوية الأسهم وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام.

(هـ) لا يجوز إعادة بيع حقوق الاكتتاب المشتراة خلال فترة البيع المنصوص عليها في البند (ب) من هذه المادة.

(و) تكون حقوق الاكتتاب غير قابلة للرهن أو الحجز كما لا يجوز شراؤها عن طريق التمويل على الهامش.

(ز) يتم إلغاء إدراج حقوق الاكتتاب حكماً عند انتهاء فترة بيعها.

(ح) تطبق قرارات وقف أو تعليق أو إلغاء التداول على أسهم الجهة المدرجة على حقوق الاكتتاب الخاصة بها.

المادة (8)

(أ) يكون الحق في ممارسة الاكتتاب بأسهم الزيادة في رأس مال الشركة لمالكي حقوق الاكتتاب كما في نهاية فترة بيع هذه الحقوق.

(ب) تبدأ فترة الاكتتاب في أسهم الزيادة في اليوم الخامس من انتهاء فترة بيع حقوق الاكتتاب.

المادة (9)

- (أ) يتم توزيع أسهم زيادة رأس المال على المكتتبين بنسبة ما يملكونه من حقوق اكتتاب على ألا يتجاوز ذلك ما طلبه كل منهم، ويوزع الباقي من الأسهم على مالكي حقوق الاكتتاب الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه، ويستثنى من ذلك المكتتب الذي يحمل حق الاكتتاب فقط دون أي أسهم في رأس مال الشركة في تاريخ استحقاق حق الاكتتاب الذي حددته الجمعية العامة غير العادية التي تقرر فيها زيادة رأس المال.
- (ب) على الشركة المصدرة تزويد الهيئة وجهة الإيداع بأسماء المكتتبين بأسهم الزيادة وعدد الأسهم التي أكتتب بها كل منهم وعدد الأسهم التي تم تخصيصها لهم.
- (ج) بعد موافقة الهيئة على إدراج أسهم الزيادة، تقوم جهة الإيداع بعد موافقة الجهة المختصة والهيئة بتسجيل الأسهم غير المكتتب بها في حساب باسم الشركة وذلك للتصرف بها وفق أحكام هذا النظام.

المادة (10)

- (أ) تقوم الشركة ببيع الأسهم غير المكتتب بها من خلال السوق خلال شهر من إدراج أسهم الزيادة وفقا لتقتضيه مصلحة المساهمين.
- (ب) تقيّد الشركة حصيلة بيع الأسهم المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة مطروحا منه قيمة هذه الأسهم بسعر الإصدار وكذلك العمولات المترتبة على عملية البيع، كأمانات لصالح المساهمين الذين لم يمارسوا حق الاكتتاب كل حسب مساهمته.
- (ج) إذا لم تتمكن الشركة من بيع كامل الأسهم غير المكتتب بها، فيجوز لمجلس إدارة الشركة وبموافقة الهيئة، تغطية الأسهم المتبقية وفقا لتقتضيه مصلحة الشركة وفقا لأحكام البند (ب) من هذه المادة أو اتخاذ إجراءات بتخفيض رأس المال.